

ملحق ادارة السياسات رقم (2010/8) : تحفيز موارد النقد الاجنبي

التاريخ: 5/ ذو الحجة /1431 هـ

الموافق : 11/نوفمبر/2010م

بنك السودان المركزي - الخرطوم

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء

ملحق إدارة السياسات رقم 2010/8

معنون الى كافة شركات الصرافة المعتمدة

الموضوع: تحفيز موارد النقد الاجنبي

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة 33 من لائحة تنظيم التعامل اعمال الصرافة لسنة 2002م ، وفي اطار سياسات بنك السودان الرامية لتشجيع جذب موارد النقد الاجنبي ليتم بيعها في السوق المنظم باسعار مجزية للبائعين ، فقد تقرر تطبيق آلية التحفيز على النحو الآتي:

اولاً : تعريف الحافز:

يمثل الحافز نسبة (يتم تحديد النسبة بواسطة البنك المركزي) من اجمالي مبلغ النقد الاجنبي المباع للعملاء او المشتري منهم ، حيث يتم تقديم الحافز للبائعين للنقد الاجنبي ويتم تحصيل الحافز من المشتريين للنقد الاجنبي بنفس النسبة من قيمة مبلغ النقد الاجنبي المباع لهم لاغراض المدفوعات غير المنظورة.

ثانياً : مقدار الحافز:

• يكون مقدار الحافز للبائعين للنقد الاجنبي مساوياً للحافز الذي يتم تحصيله من المشتريين للنقد الاجنبي ويكون عبارة عن نسبة من اجمالي المبالغ المشتراة او المباعة بسعر الصرف المعلن يومياً وتكون هذه النسبة قابلة للتعديل من بنك السودان المركزي من وقت لآخر .

ثالثاً : طريقة تنفيذ آلية تحفيز الموارد بشركات الصرافة:

في حالة شراء النقد الاجنبي:

- يتم شراء النقد الاجنبي من كافة العملاء ومن كافة المصادر المسموح بها لشركات الصرافة بسعر الشراء المعلن لشركة الصرافة المعنية زائداً مبلغ الحافز.

في حالة بيع النقد الاجنبي:

- يتم بيع النقد الاجنبي لجميع المشتريين ولكافة الاغراض المسموح بها لشركات الصرافة بسعر صرف البيع المعلن لشركة الصرافة زائداً مبلغ الحافز.

رابعاً: موجهات عامة:

- يقوم البنك المركزي بمد شركات الصرافة بالنسبة المقررة لاحتساب الحافز بصورة يومية بحد اقصى الساعة الثالثة بعد الظهر على ان يتم العمل بموجبها في اليوم التالي.
 - على شركات الصرافة اعلان نسبة الحافز الي جانب اسعار الصرف بلوحة الاسعار .
 - على شركات الصرافة احتساب الحافز بناءً على النسبة التي يقررها البنك المركزي.
 - تقوم كل شركة صرافة بتحصيل الحافز بالعملة المحلية من المشتريين للنقد الاجنبي ودفعه للبائعين عند لحظة اجراء العملية شراءً أو بيعاً.
- يسرى العمل بهذا الملحق اعتباراً من 22/نوفمبر/ 2010م مع ضرورة تعميمه على جميع فروعكم العاملة بالسودان.

ياسر بانقا احمد

حامد جبريل حامد

ع/ بنك السودان المركزي

إدارة السياسات

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء